مذكرة موجزة

تعزيز المشاركة السياسية البناءة
للأحزاب والحركات السياسية الجديدة ذات المرجعية الدينية في الوطن العربي

إسطنبول 8-10 أكتوبر 2014

إنّ الاضطرابات السياسية الّتي اجتاحت منطقة شمال افريقيا والشّرق الأوسط في عام 2011، قد هزّت الحالة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. هذا التحوُّل السياسي كان له عواقب جيوستراتيجية بعيدة المدى، وصلت الى حد إعادة رسم خطوط المشاركة السياسية الفاصلة في الحياة العامة وعالم الافكار. حيث أنّ واحداً من التداعيات المباشرة لانتفاضات 2011 كان دخول أطراف جديدة ذات مرجعية دينية إلى عالم السياسة.[1]

أشر هذا التطور المهم على معلم فارق في التاريخ الحديث للمدرسة السلفية، حيث أنّ بعضَ الحركات السلفية قررت إنشاء أحزاب سياسية ودخول معترك السياسة رسمياً. هذا التحوُّل في تعاطي الأحزاب السلفية مع المشاركة السياسية لم يقتصر على الحركات الّتي كانت حتى ذلك الحين تُركّز على الدعوة والعمل الخيري ولكن امتد لجذب الجماعات العنيفة سابقاً (الجهادية) لتبني العمل الساسي الحزبي.[2] الأمثلة على هذه التحول تشمل الجماعة الإسلامية بمصر الّتي أقامت حزب البناء والتنمية، وأيضاً حركة الجهاد، التي أسست حزب السلامة والبناء. في ليبيا، إنبثق حزب الأمّة الوسط عن الجماعة الليبية المقاتلة، في حين أنّ مجموعة مُنشقةً منها شكلت حزب الوطن. وبما أنّ الإنتفاضة الّتي جابت الدول العربية في 2011 إنطلقت في طريق شاق نحو الإنتقال السياسي، فإنّ الأطراف السياسية الدينية الجديدة واجهت تحديات الإنتقال من الدعوة إلى السياسة.[3]

---

[1] كان حزب الفضيلة اول حزب سلفي يتأسس بمصر في 24 مارس / أيار 2011، مما مهد الطريق لتأسيس أحزاب سياسية سلفية أخرى مثل حزب الإصلاح، وحزب النور. في تونس عادت قبل حضرها الى النشاط العلني. وفي ليبيا تم تأسيس حزب الأمة الوسط وكذا حزب الرسالة. جبهة الإصلاح التي تمتد جذورها للجبهة التونسية في الثمانينات. في اليمن أنبثق حزب الرشاد أساسا عن جمعية الإحسان للعمل الدعوي والخيري.

[2] في ماي 2012 عقد مؤتمر موسع جمع علماء سلفيين من أجل تدارس موضوع المشاركة السياسية. وقد قدم الشيخ احسان العتيبي ورقة بعنوان " مشروعية تشكيل أحزاب سياسية".

[3] تزايد اهتمام الأكاديميين ومراكز البحث بشأن فهم الظاهرة السلفية منذ 2011. فقد عقدت مؤسسة فريدريك ايبرت شتيفينغ ندوة في 2013 بعنوان التحولات السلفية: الدلالات، التداعيات، والآفاق" -http://library.fes.de/pdf files/bueros/amman/10295.pdf ؛ كما نظم مركز الجزيرة للدراسات ندوة حول السلفية في 2014 تحت عنوان السلفية في العالم العربي: تصورات تيارات، وجماعات" http://studies.aljazeera.net/events/2014/01/20141281315330770.htm

إستناد إلى ما سبق تمَّ القيام بتنظيم ورشتي عمل في إطار برنامج "نواة"، حيث جمعت هاتين الورشتين أحزاباً وحركات ذات مرجعية سلفية من ست دول مختلفة، شاملتين بذلك المنطقة من الرباط إلى صنعاء.[4] كما شملت الورشتين خبراء مستقلين وأكاديميين من المنطقة العربية وكذلك مشاركين من مرجعيات انجيلية وبروتستانتية من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. إنّ نظرية التغيير الّتي تدعم هذا المشروع تكمن في أنّه إذا كان بالإمكان دمج الجماعات السياسية مثل الفاعلين السلفيين (وخاصة منها المشاركة في العمل السياسي)، في المجالات السياسية (الحوار الديمقراطي، ومبادئ عدم الاقصاء، والمشاركة السياسية، والتعددية)، فإنّ هذا سوف ينتج عنه مناخ سياسي هادئ يسهم في ضمان سلاسة التحوُّل السياسي والتعايش في المنطقة. إنّ التكامل بين هذه الطراف يخفف الجوانب السلبية ومخاطر الإقصاء السياسي (بما في ذلك الاغتراب، التطرف، وعدم تبنّي المبادئ والقيم المشار إليها الّتي تمثل آليات مهمة لتحويل الخلاف).[5]

إنّ الجهود المبذولة خلال ورشتي تونس وإسطنبول من أجل تعزيز المشاركة السياسية قد أثمرت نتائج إيجابية ملموسة. يشمل ذلك على سبيل المثال قرار فصيل سلفي مغربي الإندماج في حزب سياسي محافظ وتشكيل حزب النهضة والفضيلة. إذ تقلد أحد رموز ذلك الفصيل السلفي مهامًا في الأمانة العامة لحزب الفضيلة. في اليمن، تمّ إنشاء حزب السلم والتنمية من طرف جمعية الحكمة الخيرية في أوائل عام 2014. في موريتانيا، قرر المشاركون الّذين حضروا ورشة عمل إسطنبول ممثلين للعمل الدعوي والخيري بذلك البلد، إتخاذ خطوات نحو تشكيل حزب سياسي تحت التأسيس يسمى حزب الأصالة والمعاصرة. عكست هذه الحالات الثلاث تبادل الخبرات والنقاشات الّتي تمت خلال ورشات العمل فيما يخص الدخول إلى الحياة السياسية وتحدياتها، تعزيز السلام، وكذلك الاستقطاب وبناء التحالفات.

---

[4] **برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوُّل** (NAWAT)هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تَهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير **وتعزيز آليات عملية لتحويل النزاع**. انطلق برنامج "نواة "NAWAT-في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة ودائرة الدين-السياسة-النزاع في بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية .

[5] تجدون التقارير التنفيذية لورشتي تونس وإسطنبول متوفرة على هذه الروابط:

تقرير ورشة إسطنبول 2013

http://cordoue.ch/publications/papers-a-reports/item/313

تقرير ورشة تونس 2012

http://cordoue.ch/publications/papers-a-reports/item/312

إنّ الأزمة السياسية عام 2013 في مصر والإطاحة القسرية بالرئيس محمد مرسي في مطلع يوليو 2013، قد أوجدتا تحدياً كبيرًا لعملية التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك للمشاركة السياسية من قبل الأطراف الفاعلة الجديدة ذات المرجعية الدينية. لقد جاء التدخل العسكري في مصر في وقت حرج في مسار تحوُّل سياسي هش في المنطقة. فمن ناحية، كان الجدل المتعلق بوجاهة دخول الحركات السلفية في السياسة غير محسوم بعد في أوساط المراجع السلفية. إنّ التبرير الفكري لإنشاء أحزاب سياسية (الّتي تعتبر تقليديا من قبل معظم السلفيين العلميين عوامل فتنة وتقسيم للأمة) لايزال لم يحسم بعد. من ناحية أخرى، عزّز الانقلاب العسكري موقف بعض الحركات والعلماء السلفيين الّذين حتّى وإن لم يكونوا ضدّ المشاركة السياسية إلا أنّهم لا يشجعونها. بل هم يفضلون البقاء بعيدًا عن السياسة حيث يركزون فقط على الدعوة والعمل الخيري. في أعقاب انقلاب يوليو في مصر والانتقال المضطرب في تونس، وليبيا، يضل هذا في نظرهم سببا إضافيًا لتوخي الحذر. هذا الموقف ينعكس في وضع بعض الحركات السلفية التي أقامت هياكل لأحزاب سياسية غير أنّها لم تصل إلى حد الإعلان الرسمي عن إنشاء حزب سياسي. ولعلّ خير مثال على هذا الإتجاه هو حزب الأصالة والمعاصرة (تحت التأسيس) في موريتانيا. وعلى خلاف ذلك، فقد تمّ تأسيس حزب السلم والتنمية في اليمن بعد بضعة أشهر من إنقلاب يوليو/ جويلية.

في خضم السياق المذكور أعلاه، وأيضًا الحرب الأهلية في سوريا وتسرب تأثيرها إلى العراق (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، تواجه الحركات السياسية الجديدة ذات المرجعية الدينية وقتًا إختباريا. حيث أنّ هناك جدلاً مستمراً حول تمسكها بمسار المشاركة السياسية أو عودتها إلى دورها السابق المتمثل في الدعوة والعمل الخيري. إنّ الخيار ليس واضحًا بعد نظرًا لحقيقة أنّه مع عودة الإستبداد في مصر، وخطاب الحرب على الارهاب في تونس، فحتى الهامش المحدود للمشاركة غير السياسية في الفضاء العام قد قيد بشكل كبير. إنّ المئات من المساجد، باعتبارها فضاءات تقليدية للدعوة والعمل الخيري للمجموعات الإسلامية، إما قد تمّ غلقها أو وضعها تحت سيطرة الحكومة في كلّ من تونس ومصر. إنّ العودة إلى الاستبداد في الأخيرة كان عدائيًا بحيث أنّه لم يستثن حتّى أولئك الذين أيدوا التدخل العسكري في يوليو/ جويلية، كما كان الحال مع الحركة السلفية في الإسكندرية، قاعدة ومهد حزب النور. إنّ اعلان النظام المصري اعتبار جماعة الإخوان المسلمون تنظيما إرهابيا، قدم مزيدًا من التحديات لتحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا وكذلك في منطقة الخليج نظرًا للبناء التنظيمي العابر للحدود لحركة الإخوان المسلمون.

إنّ مثل هذا السلوك السلبي ضدّ الحركات الدينية السلمية يؤجج الشعور بالإقصاء ويقدم "مبرراً" للعنف مما من شأنه أن يهدد السلام ليس فقط في العالم العربي بل وأيضًا علاقات المنطقة مع الغرب. إنّ العودة إلى وضع ما قبل عام 2011 من الاستبداد السياسي والتطرف -الأمر الّذي ساهم في انتفاضات 2011 -يعاد انتاجه وتبنيه في بعض البلدان. وعليه فإنّ هذه الورشة تقترح تعزيز النتائج الملموسة لورشتي العمل السابقتين حول تعزيز المشاركة السياسية للفاعلين الجدد ذوي المرجعية الدينية في العالم العربي من خلال عقد ورشة عمل ثالثة تتمثل أهدافها فيما يلي.

أهداف الورشة:

الهدف العام هو المساهمة في التعايش السلمي والانتقال السياسي السلس في دول إنتفاضات 2011 بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام. إنّ الهدف الرئيس من هذه الورشة هو تعزيز المشاركة السياسية للجهات الفاعلة السياسية ذات المرجعية الدينية في ظروف تتسم بالتضييق على ومحدودية حريات التجمع والتعبير. إنّ الإستراتيجية لتحقيق ذلك تكمن في خلق فضاء آمن لتبادل الخبرات حول الطرق السلمية للمحافظة على العمل السياسي في ظلّ أنظمة إستبدادية أو في ظلّ ظروف تتميز بهامش محدود للغاية للمشاركة السياسية. بعبارة أخرى، كيف يمكن ممارسة السياسة من دون ميكانزمات الأحزاب السياسية، وكيف يمكن الانخراط في الشأن العام على الرغم من الإستبعاد من جهة، والقيود المفروضة على حرية التنظيم السياسي من جهة أخرى.

ترمي الورشة إلى الحث على تبادل الخبرات والدرُوس المستفادة بين المشاركين من خلال جمع المشاركين في ورشات العمل السابقة (الأحزاب السياسية السلفية، المسيحيين الغربيين)، المشاركون الجدد، وكذلك الحركات غير السياسية أو شبه السياسية الناشطة أو تلك المؤثرة في الحياة العامة، والتي لا تتدخل بشكل مباشر في السياسة المتحزبة.

إنّ نظرية التغيير الداعمة لهذا المسار هي الإفتراض المدروس أنّ المشاركة السياسية للأطراف السلفية يمكن تعزيزها من خلال الخبرات العملية العربية والغربية المتنوعة الّتي لا تقتصر على العمل السياسي من خلال أطر تنظيمات حزبية. وأنّه من الممكن التأثير في السياسة من خلال وسائل أخرى غير الآليات الحزبية (مثل البرلمانات مثلا). من خلال إستكشاف وتبادل خبرات حركات وتنظيمات من المنطقة العربية ومن الغرب، يؤمل أن يتم تعزيز خيار الجماعات السلفية الجديدة الّتي شرعت في المشاركة السياسية منذ عام 2011، وكذا مقاومة الضغوط الدافعة للتخلي عن المشاركة السياسية.

إنّ الفئة المستهدفة بهذه الورشة هي القياديين وصانعي السياسات من الفاعلين السياسيين السلفيين. بالإضافة إلى المشاركين في الدورات السابقة، ستتم دعوة مشاركين جدد من اليمن والسودان وليبيا، والكويت مثل جمعية الحكمة باليمن، وجمعية العدل والإحسان من المغرب، جمعية الخير من تونس، جمعيات وقفية من تركيا، وجمعية فهد الأحمد الخيرية من الكويت. كما ستقدم من الغرب تجربة حركات مسيحية من الولايات المتحدة الأمريكية.

النتائج المرجوة:

1. تدعيم فضاء الحوار بين الفاعلين السياسيين السلفيين.
2. تعزيز الإلتزام بالمشاركة السياسية.
3. تبادل تجارب المشاركة السياسية خارج إطار السياسة الحزبية المباشرة.
4. الحوار بين الفاعلين السلفيين والغرب حول قضايا تعزيز السلام والوقاية من العنف.